



المملكة الاردنية الهاشمية
الأمانة العامة
اللجنة الملكية لشؤون القدس
The Royal Committee for Jerusalem Affairs

أخبار وواقع القدس

تقرير يومي

الخميس ١٠/٩/٢٠٢٠

العدد ١٨٩

للمزيد من الأخبار تابعونا على:



<https://www.facebook.com/rcjajo>



<https://www.youtube.com/rcjajordan>



<https://www.rcja.org.jo>

- الموضوعات الواردة في التقرير تعبر عن وجهة نظر كتابها.
- يتم التصرف من قبل اللجنة باختصار بعض الفقرات من أصل بعض المقالات أو الأخبار التي ترد في التقرير ليتناسب ذلك مع حجم التقرير وموضوعه.
- الغاية من تضمين التقرير بعض المقالات المترجمة لكتاب أو مفكرين غربيين وإسرائيليين هو إبراز وجهة نظر هؤلاء الكتاب سواء المؤيدة أو المعارضة لسياسة إسرائيل، مما يتيح للقارئ فرصة الإطلاع على وجهات النظر المختلفة.

اللجنة الملكية لشؤون القدس

المحتوى

الأردن والقدس

- الصفدي: حماية مقدسات القدس جهد أردني دائم. ٤

شؤون سياسية

- وزراء الخارجية العرب يجددون تمسكهم بمبادرة السلام العربية. ٥
- وزير القدس يدعو المجتمع الدولي لرفض سياسة هدم المنازل الفلسطينية. ١٦
- مفوض الأونروا: الوكالة بحاجة ملحة إلى ٣٣٨ مليون دولار حتى نهاية العام الجاري للاستمرار في تقديم خدماتها. ١٦
- مسؤولة صربية: نقل سفارة صربيا إلى القدس أمر "غير نهائي". ١٨
- وزير خارجية سلطنة عمان: السلام لن يتحقق إلا بحل الدولتين والأرض مقابل السلام. ١٨
- سفيرا فلسطين والأردن لدى اليونان يطلعان مسؤولاً يونانياً على انتهاكات الاحتلال في القدس. ١٩

اعتداءات

- الاحتلال يمدد اعتقال شاب ويقتحم منزل آخر في القدس. ١٩
- الاحتلال يستدعي ناشطاً مقدسياً للتحقيق. ٢٠
- الاحتلال يقيد اتصالات وحركة محافظ القدس عدنان غيث. ٢٠
- الاحتلال يخطر بتغيير خارطة أراضي في بيت لحم لصالح الاستيطان. ٢١
- هدم ٥١ منزلاً بينها ٢٧ قسرياً بالقدس خلال آب. ٢١

تقارير / اعتداءات

- مؤسسة القدس الدولية تنشر تقريرها السنوي الرابع عشر "عين على الأقصى". ٢٢

آراء عربية

- من سخریات المحاكم الإسرائيلية. ٢٤

اخبار بالانجليزية

- Arab countries adhered to peace as a strategic voice: Arab foreign ministers. ٢٥
- Israel restricts movement of Jerusalem's Palestinian governor to his hometown. ٢٥
- Chad denies plan to open diplomatic mission in Jerusalem. ٢٦
- Dozens of settlers, police forces defile Aqsa Mosque. ٢٦

الاردن والقدس

الصفدي: حماية مقدسات القدس جهد أردني دائم

عمان - شارك وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، اليوم الأربعاء، في اجتماع الدورة العادية ١٥٤ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري عبر تقنية الاتصال المرئي. وقال الصفدي - في كلمة المملكة التي سلمت للأمانة العامة للجامعة، حيث اقتصرت الجلسة على كلمات لوزير خارجية سلطنة عمان بدر البوسعيدي، رئيس الدورة العادية السابقة للمجلس الوزاري، ووزير خارجية دولة فلسطين الدكتور رياض المالكي، رئيس الدورة العادية الحالية، وأمين عام جامعة الدول العربية احمد ابو الغيط - أن "كل ما حدث منذ اجتماعنا في جلستنا الأخيرة يؤكد مرة أخرى الثابت الذي قامت عليه جامعتنا، وهو أن تفعيل عملنا الجماعي شرط لا يمكن تجاوزه للانتصار على التحديات الجسيمة التي تنعكس آثارها علينا جميعاً".

وأضاف الصفدي: "تحتاج أن نضع خريطة طريق واضحة وآلية عمل أكثر فاعلية لمواجهة تحدياتنا المشتركة وخدمة قضايانا وتحقيق طموحات شعوبنا".

وأكد، أن "القضية الفلسطينية، قضيتنا المركزية الأولى، هي أساس الصراع وحلها على الأسس التي تضمن تلبية جميع حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الشامل والعدل الذي تقبله الشعوب". وأضاف الصفدي "يتحقق السلام بانتهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية الحرة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ على أساس حل الدولتين ووفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية".

وقال: "لا سلام شاملاً عادلاً ما بقي الاحتلال وما استمرت الإجراءات الإسرائيلية التي تنسف كل فرص السلام والأسس التي قامت عليها العملية السلمية وخصوصاً معادلة الأرض مقابل السلام". وشدد الصفدي "يجب أن نستمر في العمل مع المجتمع الدولي لوقف جميع الإجراءات الإسرائيلية التي تقوض فرص السلام العادل الذي تقبله الشعوب. وندين كل الانتهاكات التي تستهدف الهوية العربية الإسلامية والمسيحية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس".

وبيّن الصفدي أن "حماية المقدسات في القدس جهد دائم لا ينقطع للمملكة الأردنية الهاشمية بتوجيه ومتابعة مباشرين من الوصي على المقدسات جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين". وقال الصفدي: "أمننا العربي واحد لا يتجزأ. أي تهديد لأي من دولنا هو تهديد لأمننا جميعاً. يجب أن نقف معاً في مواجهة أي تدخل في شؤوننا العربية...".

>>... وختم الصفدي "تتفاقم التحديات وتتعاظم الحاجة لعمل عربي مشترك أكثر فاعلية. نحمل مصالحنا ونوقف تدخلات الآخرين بوحدة مواقفنا وتكامل جهودنا في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية."...<<.

الرأي ١٠/٩/٢٠٢٠ ص ٣

شؤون سياسية

وزراء الخارجية العرب يجددون تمسكهم بمبادرة السلام العربية

القاهرة - أكد وزراء الخارجية العرب تمسكهم بالسلام كخيار استراتيجي، وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بما فيها ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٥١٥، وبمبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ بكافة عناصرها، والتي تنص على أن السلام الشامل مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها، يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، واعترافها بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وحل قضيتهم بشكلٍ عادل وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨.

وأكد مجلس الجامعة في ختام أعمال الدورة (١٥٤) لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب برئاسة وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، والتي عقدت عبر الفيديو كونفرنس اليوم الأربعاء، بحضور الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، بالقرارات الصادرة بشأن متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية، رفضه "صفقة القرن" الأميركية - الإسرائيلية، باعتبار أنها لا تلبى الحد الأدنى من حقوق وطموحات الشعب الفلسطيني، وتخالف مرجعيات عملية السلام المستندة إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مؤكداً عدم التعاطي مع هذه الصفقة المجحفة، أو التعاون مع الإدارة الأميركية في تنفيذها، بأي شكل من الأشكال، ورفض محاولات تصفية القضية الفلسطينية من خلال قصر حلها على حلول إنسانية واقتصادية دون حل سياسي عادل، ورفض أي ضغوط سياسية أو مالية تُمارس على الشعب الفلسطيني وقيادته بهدف فرض حلول غير عادلة للقضية الفلسطينية.

وأكد وزراء الخارجية دعمهم وتأييدهم لخطة تحقيق السلام التي أعاد طرحها الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، في مجلس الأمن يوم ١١/٢/٢٠٢٠، والعمل مع الأطراف الدولية الفاعلة، بما فيها الرباعية الدولية، لتأسيس آلية دولية متعددة الأطراف لرعاية عملية السلام، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية ومحددة بإطار زمني، على أساس قرارات

الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين، تفضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧.

كما أكد مجلس الجامعة أن إقدام حكومة الاحتلال الإسرائيلي على تنفيذ مخططاتها بضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها غور الأردن وشمال البحر الميت والأراضي المقامة عليها المستوطنات الإسرائيلية ومحيطها يمثل جريمة حرب جديدة تضاف إلى السجل الإسرائيلي الحافل بالجرائم الغاشمة بحق الشعب الفلسطيني والانتهاكات الفاضحة لميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، داعياً المجتمع الدولي إلى ممارسة ضغوط عملية رادعة على حكومة الاحتلال لحملها على وقف تنفيذ مخططات الضم العدوانية، وتحميل حكومة الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأميركية تبعات تنفيذ هذه المخططات على الاستقرار والأمن والسلم الدوليين.

كما أدان وزراء الخارجية، عملية القرصنة الممنهجة التي تقوم بها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لأموال الشعب الفلسطيني، من خلال تطبيق القانون العنصري الإسرائيلي الذي يسمح لحكومة الاحتلال بسرقة مخصصات ذوي الشهداء والأسرى الفلسطينيين، من عائدات الضرائب الفلسطينية التي تسيطر عليها حكومة الاحتلال، وذلك ضمن سياسات وممارسات الاحتلال لنهب مصادر عيش الشعب الفلسطيني. ومطالبة المجتمع الدولي بلجم هذه الممارسات الإسرائيلية غير القانونية.

وأكد المجلس تبني ودعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والعمل على حشد التأييد الدولي لذلك، وتبني ودعم حق دولة فلسطين بالانضمام إلى المنظمات والمواثيق الدولية بهدف تعزيز مكانتها القانونية والدولية، وتجسيد استقلالها وسيادتها على أرضها المحتلة.

ودعا الدول الأعضاء، والأمين العام، للاستمرار بالعمل المباشر مع الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين، من خلال زيارات واتصالات ثنائية ومتعددة الأطراف لحثها على الاعتراف بدولة فلسطين على خطوط يونيو/حزيران ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية المحتلة.

كما حث وزراء الخارجية العرب، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية وأجهزة المحكمة المعنية، على سرعة الانتهاء من الإجراءات اللازمة لفتح تحقيق جنائي في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الأعتزل، ومساءلة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وعدم إفلاتهم من العقاب.

وأعرب المجلس رفضه لأي تجزئة للأرض الفلسطينية، والتأكيد على مواجهة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى فصل قطاع غزة عن باقي أرض دولة فلسطين، ورفض أي مشروع لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

وأكد وزراء الخارجية احترام شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، برئاسة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية،

ودعوة الفصائل والقوى الفلسطينية إلى سرعة إتمام المصالحة الوطنية وفق اتفاق القاهرة الموقع في مايو/ أيار ٢٠١١ وآليات وتفاهات تنفيذه وآخرها اتفاق القاهرة ٢٠١٧، وتمكين الحكومة الفلسطينية من تحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة، وإجراء الانتخابات العامة في أقرب وقت، والإشادة بالجهود الحثيثة التي تبذلها جمهورية مصر العربية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعوتها للاستمرار في تلك الجهود.

وطالب المجلس، باستمرار تكليف المجموعتين العربيتين في مجلس حقوق الإنسان واليونسكو، بالتحرك لدعم ومتابعة تنفيذ هذا القرار، وقرارات فلسطين في المنظمتين، واستمرار تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة: لحشد الدعم والتأييد للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، ومتابعة الجهود داخل مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنهاء الاحتلال، ووقف كافة الممارسات الإسرائيلية غير القانونية، وإجراء المشاورات والإجراءات اللازمة للتصدي لاحتمال قيام سلطات الاحتلال بضم غير قانوني لأجزاء من أراضي الضفة الغربية المحتلة، متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ بشأن الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني، ومتابعة حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، واتخاذ كافة التدابير اللازمة للتصدي لترشيح إسرائيل للعضوية أو لمنصب في أجهزة ولجان الأمم المتحدة، والطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول الإجراءات التي تم اتخاذها بشأنه إلى الدورة المقبلة للمجلس.

وأيد المجلس دعمه لقرارات وإجراءات دولة فلسطين في مواجهة اعتراف الولايات المتحدة الأميركية، أو أي دولة أخرى، بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، بما فيها رفع دعوة أمام محكمة العدل الدولية ضد أي دولة تنتهك الاتفاقيات الدولية بما يمس المكانة القانونية لمدينة القدس، والعمل مع دولة فلسطين على تحقيق الهدف من تلك القرارات على كافة الصعد.

وأدان وزراء الخارجية الإسرائيلية المتمثلة في تطبيق قانون عنصري يستهدف حق المقدسيين الفلسطينيين في مدينتهم، والذي بموجبه يتم سحب بطاقات الهوية من آلاف الفلسطينيين المقدسيين الذين يعيشون في ضواحي القدس المحتلة أو خارجها، وإدانة استئناف تطبيق "قانون أملاك الغائبين" والذي يستهدف مصادرة عقارات المقدسيين، ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لوقف قراراتها وقوانينها العنصرية والتي تعمل على تفرغ المدينة من سكانها الأصليين، عبر إبعادهم عن مدينتهم قسراً، وفرض الضرائب الباهظة عليهم، وعدم منحهم تراخيص البناء.

كما أدان مجلس الجامعة الإجراءات الإسرائيلية التعسفية باعتقال وفرض الإقامة الجبرية على شخصيات اعتبارية فلسطينية في مدينة القدس، واستمرار إغلاق المؤسسات الوطنية العاملة في القدس، والمطالبة بإعادة فتحها، وعلى رأسها بيت الشرق والغرفة التجارية، لتمكينها من تقديم الخدمات للمواطنين المقدسيين وحماية الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة، ومطالبة جميع الدول بتنفيذ القرارات الصادرة

عن الأمم المتحدة والمجلس التنفيذي لليونسكو بخصوص القضية الفلسطينية، بما في ذلك لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو، والتي أكدت أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف هو موقع إسلامي مخصص للعبادة وجزء لا يتجزأ من مواقع التراث العالمي الثقافي، وأدانت الاعتداءات الإسرائيلية غير القانونية...

كما أكدوا على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (٢٠١٨-٢٠٢٢)، التي قَدَمَتها دولة فلسطين، بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها، في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد المدينة وتهجير أهلها، والعمل على متابعة تنفيذ قرار دعم الاقتصاد الفلسطيني، الذي تبنته الدورة الرابعة للقمة العربية للتنمية في بيروت ٢٠/١/٢٠١٩، والذي تبنى آلية تدخل عربي إسلامي لتنفيذ الخطة بالتنسيق مع دولة فلسطين.

وطالب المجلس باستمرار تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمواصلة تحركاتها لكشف خطورة ما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك من إجراءات وممارسات إسرائيلية تهويدية خطيرة، وذات انعكاسات وخيمة على الأمن والسلم الدوليين، والطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول الإجراءات التي تم اتخاذها بشأنه إلى الدورة المقبلة للمجلس.

وأشاد وزراء الخارجية، بقرارات ومواقف الاتحاد الأوروبي والبرلمانات الأوروبية التي تُدين الاستيطان، وتعتبر المستوطنات كيانات غير قانونية، وتحظر تمويل المشاريع في المستوطنات الإسرائيلية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي أكد على التمييز بين أراضي إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) والأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والإشادة بالقرار الأخير لمحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، القاضي بوجوب وسم منتجات البضائع الصادرة من المستوطنات الإسرائيلية، ودعوة الاتحاد الأوروبي إلى الاستمرار في ربط التقدم في العلاقات الأوروبية الإسرائيلية بمدى التزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالعملية السياسية وتوقفها عن خرق القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني.

وطالب الوزراء باستمرار دعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف كافة أشكال التعامل مع المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة ومقاطعتها، بما في ذلك حظر استيراد منتجاتها أو الاستثمار فيها، بشكل مباشر أو غير مباشر لمخالفتها للقانون الدولي، وبما يشمل حظر دخول المستوطنين الإسرائيليين إلى الدول، وحث مجلس حقوق الإنسان والمفوضة السامية، على متابعة تحديث قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧، ومتابعة تحميل هذه الشركات تبعات العمل غير القانوني الذي تقوم به.

كما أدان المجلس جرائم المستوطنين الإرهابية المستمرة ضد الفلسطينيين العزل وممتلكاتهم وأماكن عبادتهم، تحت حماية سلطات الاحتلال، وتحميلها المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم والاعتداءات، ومطالبة المجتمع الدولي بالتصدي لهذه الجرائم العنصرية التي تعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف الأربع، وغيرها من المعاهدات والمواثيق الدولية التي تكفل سلام وأمن الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، ودعا إلى إدراج مجموعات وعصابات المستوطنين التي ترتكب هذه الجرائم على قوائم الإرهاب، واتخاذ التدابير القانونية بحقهم، وأدان الممارسات الإسرائيلية في استخدام الأرض الفلسطينية المحتلة كمكب للتخلص من النفايات الصلبة والسامة الناتجة عن استخدام سكان المستوطنات الإسرائيلية، ودعوة المنظمة الدولية للبيئة للتحقيق في الآثار الصحية والبيئية لذلك، على الأرض والإنسان الفلسطيني.

وأدان المجلس كافة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الهادفة للسيطرة على أجزاء كبيرة من مدينة الخليل وحرمان السكان الفلسطينيين من الوصول إلى الحرم الإبراهيمي ومنازلهم ومدارسهم وأعمالهم، ودعوة أمين عام الأمم المتحدة إلى إيجاد البدائل الفعالة لحماية المدنيين الفلسطينيين في مدينة الخليل

ودعا المجلس العواصم العربية مجدداً للتوأمة مع مدينة القدس، ودعوة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، للتوأمة مع المؤسسات المقدسية المماثلة دعماً لمدينة القدس المحتلة وتعزيزاً لضمود أهلها ومؤسساتها، والإشادة بجهود جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف في الدفاع عن المقدسات وحمايتها وتجديد رفض كل محاولات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المساس بهذه الرعاية والوصاية الهاشمية، وتثمين الدور الأردني في رعاية وحماية وصيانة المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية، التي أعاد التأكيد على الاتفاق الموقع بين الملك عبدالله الثاني ابن الحسين والرئيس محمود عباس، بتاريخ ٢٠١٣/٣/٣١، والتعبير عن دعم دور إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية في الحفاظ على الحرم ضد الخروقات والاعتداءات الإسرائيلية.

كما أشاد وزراء الخارجية بالجهود التي يبذلها الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية، رئيس لجنة القدس، في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود الشعب الفلسطيني، والإشادة بالجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس، وتوجيه التقدير لجهود خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، والمملكة العربية السعودية في دعم مدينة القدس الشريف، عاصمة دولة فلسطين، وتعزيز صمود أهلها، وتوجيه التقدير للجهود التي تبذلها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دعماً للقضية الفلسطينية، سواء من خلال المواقف السياسية التاريخية، أو من خلال التزامها

بتقديم الدعم المالي لموازنة دولة فلسطين، وتوجيه التقدير لكل الجهود العربية الهادفة إلى الحفاظ على مدينة القدس الشرقية، عاصمة دولة فلسطين، وهويتها العربية، والإسلامية والمسيحية، ومقدساتها وتراثها الثقافي والإنساني، في مواجهة سياسات الاستيطان والتهويد والتزوير الإسرائيلية المنهجية، مثلما جهود البرلمان العربي لدعم القضية الفلسطينية وحماية المكانة القانونية والروحية والتاريخية لمدينة القدس المحتلة، ودعوة البرلمانات العربية إلى تحركات مماثلة مع البرلمانات حول العالم...

وطالب وزراء الخارجية الدول الأعضاء الاستمرار في دعم عمل لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسجيل الأضرار الناشئة عن تشييد جدار الفصل العنصري في الأرض الفلسطينية المحتلة، والمساهمة في سداد العجز المالي الذي تعاني منه اللجنة، وذلك لأهمية استمرار عملها في توثيق الأضرار الناجمة عن بناء الجدار.

ودعا المجلس، المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في التصدي لأي عملية تهجير لأبناء الشعب الفلسطيني نتيجة الممارسات الإسرائيلية وأيضاً إلى تحمل مسؤولياته في تفعيل فتوى محكمة العدل الدولية بشأن إقامة جدار الفصل العنصري، وإحالة ملف الجدار إلى المحكمة الجنائية الدولية تمهيداً لإدراجه ضمن جرائم الحرب المخالفة للقانون الدولي.

وأدان المجلس، إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لبنائها جدار الفصل والضم العنصري داخل أرض دولة فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، واعتبار هذا الجدار شكلاً من أشكال الفصل العنصري وجزءاً من منظومة الاحتلال الاستعماري الاستيطاني، وطالب جميع الدول والمنظمات الدولية ومجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام إسرائيل على إزالة ما تم بناؤه من هذا الجدار، والتعويض عن الأضرار الناتجة عنه، التزاماً بالرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٩، وتنفيذاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/RES/ES-10/15) بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٠، والذي اعتبر إقامة الجدار انتهاكاً للقواعد الآمرة في القانون الدولي بما فيها حق تقرير المصير.

ودعا وزراء الخارجية، المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في التصدي لأي عملية تهجير لأبناء الشعب الفلسطيني نتيجة الممارسات الإسرائيلية وأيضاً إلى تحمل مسؤولياته في تفعيل فتوى محكمة العدل الدولية بشأن إقامة جدار الفصل العنصري، وإحالة ملف الجدار إلى المحكمة الجنائية الدولية تمهيداً لإدراجه ضمن جرائم الحرب المخالفة للقانون الدولي.

وأدان وزراء الخارجية، الجرائم الإسرائيلية المنهجية واسعة النطاق ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والتي تصنف جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيها العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة، والذي يستهدف الشعب الفلسطيني وبنيتة التحتية المدنية والاقتصادية، وإدانة الاعتداءات الوحشية على المتظاهرين الفلسطينيين السلميين في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأدان المجلس قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بالإعدامات الميدانية والاعتقالات للأطفال والفتيات والشباب الفلسطينيين، ومطالبة المحكمة الجنائية الدولية وباقي آليات العدالة الدولية بالتحقيق في هذه الجرائم، وإحالة مرتكبيها إلى المحاكمة. وإدانة سياسة سلطات الاحتلال باحتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين وهدم بيوت ذويهم.

وطالب المجتمع الدولي بتنفيذ القرارات ذات الصلة بحماية المدنيين الفلسطينيين، لاسيما قراري مجلس الأمن رقم ٩٠٤ (١٩٩٤) ورقم (١٩٨٧)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حماية المدنيين الفلسطينيين رقم ٢٠/١٠-٢٠١٨ (ES/RES/A)، وحث دول ومؤسسات المجتمع الدولي للمشاركة في حماية المدنيين الفلسطينيين وتشكيل آلية عملية وفعالة لتنفيذ ما جاء في قرار الجمعية العامة وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة، والذي تضمن خيارات قابلة للتطبيق لحماية المدنيين الفلسطينيين.

وأكد الوزراء دعمهم للجهود والمسااعي الفلسطينية الهادفة إلى مساعلة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، وتقديم المساندة الفنية والمالية اللازمة لهذه المسااعي الفلسطينية، وتفعيل تشكيل لجنة قانونية استشارية في إطار جامعة الدول العربية لتقديم المشورة والمقترحات حول رفع قضايا أمام المحاكم الدولية بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته، وكذلك بشأن المظالم التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني، بما فيها "وعد بلفور" عام ١٩١٧.

وطالب المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بممارسة الضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، لرفع حصارها المفروض على قطاع غزة بشكل فوري، من أجل إنهاء المأساة الإنسانية والاقتصادية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في القطاع.

ودعا الوزراء، مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب إلى مواصلة متابعة توصيات ومخرجات المؤتمر الدولي حول معاناة الطفل الفلسطيني في ظل انتهاك إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لاتفاقية حقوق الطفل، والذي عُقد باستضافة كريمة من دولة الكويت يومي ١٢ و١٣/١١/٢٠١٧.

وأدان وزراء الخارجية سياسة سلطات الاحتلال الممنهجة للاستهتار بحياة الأسرى الفلسطينيين، والإهمال الطبي المتعمد لصحتهم، ما يؤدي إلى ارتفاع عدد الشهداء من الأسرى، ودعوة المجتمع الدولي ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى مراقبة إجراءات سلطات الاحتلال بخصوص تفشي فيروس كورونا بين الأسرى، وممارسة الضغط عليها لإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وخاصة المرضى وكبار السن، حماية لهم من تفشي الفيروس، وتحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن أي تبعات تتعلق بحياة وصحة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، بمن فيهم الذين يخوضون إضرابات عن الطعام والمصابين بفيروس كورونا.

وطالب المجلس، الجهات والمؤسسات والهيئات الدولية وهيئات حقوق الإنسان المعنية بتحمل مسؤولياتها بتدخلها الفوري والعاجل لإلزام الحكومة الإسرائيلية، بتطبيق كافة القوانين والقرارات الدولية المتعلقة بمعاملة الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، بما فيها القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، وإدانة سياسة الاعتقال الإداري التعسفي لمئات الأسرى الفلسطينيين، والتحذير من سياسة العقوبات الفردية والجماعية، ومن خطورة الوضع داخل معتقلات الاحتلال.

ودعا المجتمع الدولي والهيئات الحقوقية الدولية للضغط على سلطة الاحتلال الإسرائيلي للإفراج الفوري عن كافة الأسرى والمعتقلين خاصة قدامى الأسرى، والمرضى والأطفال والنواب والمعتقلين الإداريين، وإجبارها على التخلي عن سياسة العقاب الجماعي والفردى الذي يتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وإرسال لجنة تحقيق إلى السجون الإسرائيلية للاطلاع على الانتهاكات التي ترتكب بحق الأسرى.

وأدان وزراء الخارجية مصادقة "الكنيست" الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢ على قانون عنصري باطل آخر، يسمح لحكومة الاحتلال الإسرائيلي اقتطاع مخصصات ذوي الشهداء والأسرى الفلسطينيين، من عائدات الضرائب الفلسطينية التي تسيطر عليها حكومة الاحتلال، واعتبار ذلك ابتزازاً غير شرعي وتشريعاً صريحاً لسرقة أموال ومقدرات الشعب الفلسطيني، ومخالفة للاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، وانتهاكاً للقانون الدولي، بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة. وتأييد الإجراءات التي تقوم بها دولة فلسطين لمواجهة هذه القرصنة العنيفة.

ودعا الدول العربية والإسلامية والمؤسسات والأفراد إلى دعم الصندوق العربي لدعم الأسرى الذي تشرف عليه جامعة الدول العربية، والذي أقرته قمة الدوحة الدورة (٢٤) بالقرار رقم ٥٧٤ فقرة (١٩) بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٦.

وأكد مجلس وزراء الخارجية أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية، وعلى التمسك بالحق الأصيل وغير القابل للتصرف لأجيال اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم، في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (١٩٤٨)، ومبادرة السلام العربية، وتأكيد مسؤولية إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وأدان أي تحرك من أي طرف، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، لإسقاط حق العودة أو تشويه قضية اللاجئين الفلسطينيين، من خلال محاولات التوطين، أو تصفية وكالة الأونروا ووقف تمويلها، أو ما يُسمى بإعادة تعريف الوضع القانوني للاجئ الفلسطيني بهدف حرمان أجيال اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم من حق العودة، ودعوة الدول الأعضاء والأمانة العامة

إلى مواصلة وتكثيف جهودهم على الساحة الدولية، وفي الأمم المتحدة، للتصدي لمثل هذه المحاولات غير القانونية.

وأعرب المجلس عن بالغ القلق إزاء أوضاع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، واستمرار المطالبة بإبقائها خالية من السلاح والمسلحين، وفك الحصار عنها وإعادة إعمارها وعودة سكانها إليها، وتقديم كل الخدمات الضرورية لدعم اللاجئين الفلسطينيين فيها، ودعوة الأونروا إلى تحمل مسؤولياتها في هذا الشأن، والدعوة لتوفير مقومات الصمود والحياة الكريمة والتنقل للاجئين الفلسطينيين، مع الحفاظ على وضعهم كلاجئين فلسطينيين إلى حين ممارستهم لحقهم في العودة والتعويض.

وأكد على التفويض الممنوح لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وفق قرار إنشائها (قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢ لعام ١٩٤٩)، ورفض المساس بولايتها أو مسؤوليتها وعدم تغيير أو نقل مسؤوليتها إلى جهة أخرى، وكذلك التأكيد على ضرورة استمرار الأونروا بتحمل مسؤولياتها في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها، بما فيها القدس المحتلة، إلى أن يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وفق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام (١٩٤٨).

وأكد مجلس وزراء الخارجية رفضه وإدانته للهجمات الإسرائيلية الممنهجة ضد وكالة الأونروا، بما في ذلك السعي لإغلاق كافة مراكز ومدارس الوكالة في مدينة القدس المحتلة وإحلال مؤسسات احتلالية إسرائيلية بدلاً منها، ورفض قرار الولايات المتحدة أو أي قرار مماثل بوقف تمويل الأونروا أو تخفيضه والتحذير من خطورة ذلك بما يعرض أجيالاً كاملة من اللاجئين الفلسطينيين لخسارة الخدمات الصحية والتعليمية والخدماتية، ويشكل محاولة مرفوضة لطمس قضية اللاجئين والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من قضايا "الحل النهائي".

كما أعرب عن القلق إزاء العجز السنوي في موازنة الأونروا. ودعا المجتمع الدولي إلى تأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازنتها وأنشطتها على نحو كافٍ مستدام يمكنها من مواصلة القيام بتفويضها ودورها، والأمانة العامة وبعثاتها في الخارج ومجالس السفراء العرب إلى مواصلة الاتصال مع الدول المانحة، لحثها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة.

وحث الدول الأعضاء على استكمال تسديد مساهمتها في الموازنة السنوية للأونروا، تفعيلاً للقرارات المتعاقبة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري منذ عام ١٩٨٧، وتوجيه التقدير لجهود الدول الأعضاء المستضيفة للاجئين الفلسطينيين لاسيما لبنان والأردن وسوريا، وللدول الأعضاء التي تساهم في دعم وكالة الأونروا.

ودعا المجلس وكالة الأونروا إلى إيجاد الوسائل الكافية لتوسيع قاعدة الدول المانحة وزيادة الأموال الملزمة بها وفق احتياجات الوكالة مع عدم تقليص أيٍّ من الخدمات التي تقدمها الوكالة وفقاً

لقرار إنشائها رقم ٣٠٢ (١٩٤٩)، والاستمرار في إعداد موازنتها حسب أولويات ومتطلبات اللاجئين، والتنسيق مع الدول العربية المضيفة في إعداد وتنفيذ برامجها بما يتوافق مع سياسات تلك الدول، والعمل على إشراك القطاع الخاص في الدول المانحة في تمويل برامج ومشاريع إضافية لتحسين أحوال اللاجئين على ألا يكون ذلك بديلاً لالتزامات الدول المانحة تجاه الأونروا.

وحمل وزراء الخارجية، حكومة الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية الأعباء التي تتكبدها الأونروا نتيجة إجراءات الإغلاق والحصار وتقييد حركة إيصال المساعدات لمستحقيها، ومطالبتها بالتعويض عن هذه الخسائر، ودعوة الدول والجهات المانحة لنوفاء بالتزاماتها المالية التي قدمتها في المؤتمرات الدولية لدعم وكالة الأونروا، من أجل تمكينها من أداء مهامها الإنسانية وتفويضها السياسي تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وتقديم الشكر للدول الصديقة التي تقدم الدعم للأونروا.

ودعا المجلس، الدول العربية للاستمرار بدعم الاقتصاد الفلسطيني وفق الترتيبات الثنائية مع دولة فلسطين، وفتح أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات فلسطينية المنشأ، عبر إعفائها من الرسوم الجمركية، وذلك تنفيذاً للقرارات السابقة الصادرة بهذا الشأن، ودعوة الدول الأعضاء لمتابعة تنفيذ قرارات القمم العربية السابقة الخاصة بإنهاء الحصار الإسرائيلي وإعادة إعمار قطاع غزة، وتحويل الأموال التي تعهدت بها في مؤتمر القاهرة لإعادة بناء ما دمره الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوان صيف ٢٠١٤.

كما دعا وزراء الخارجية، مؤسسات القطاع الخاص بالدول العربية للمشاركة الفعالة في الاستثمار في فلسطين ودعم القطاع الخاص الفلسطيني، والطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول الإجراءات التي تم اتخاذها بشأنه إلى الدورة المقبلة للمجلس.

وأدان المجلس التدابير الإسرائيلية الممنهجة الهادفة إلى استمرار تقويض الاقتصاد الفلسطيني، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه غير القابل للتصرف في التنمية، ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من السيطرة على كامل موارده وممارسة حقه في التنمية على كامل أرضه المحتلة عام ١٩٦٧ ومياهه الإقليمية.

كما أكد وزراء الخارجية، على تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/74/272 خاصة طلب الجمعية العامة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الاستمرار بتقديم تقارير إليها عن التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي، والترحيب بجهود أمانة (الأونكتاد) التي تقدم تقارير للجمعية العامة للأمم المتحدة لتوثيق تكلفة الاحتلال والحقوق الاقتصادية للشعب الفلسطيني، ودعوة الدول الأعضاء للمساهمة في تمويل هذه العملية التوثيقية المهمة، والتي قدرتها (الأونكتاد) بـ ٥ مليون دولار.

ودعوا المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته ومواصلة التزامه بتقديم المساعدات لتعزيز وتمكين بناء مؤسسات دولة فلسطين، وتنفيذ تعهداته الخاصة بدعم الخطط والبرامج التنموية التي أعدتها دولة

فلسطين، والدول العربية للالتزام بمقررات الجامعة وبتفعيل شبكة أمان مالية بأسرع وقت ممكن بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أميركي شهرياً دعماً لدولة فلسطين لمواجهة الضغوطات والأزمات المالية التي تتعرض لها، بما فيها استمرار إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) باتخاذ إجراءات اقتصادية ومالية عقابية، بينها احتجاز أموال الضرائب وسرقة جزء كبير منها بما يتنافى مع القوانين والمواثيق الدولية والاتفاقيات بين الجانبين.

وأعرب المجلس عن شكره للدول العربية التي أوفت بالتزاماتها في دعم موازنة دولة فلسطين، خاصة المملكة العربية السعودية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللتان تلتزمان بتسديد التزاماتهما بانتظام، وتوجيه الشكر إلى دولة الكويت وجمهورية العراق وجمهورية مصر العربية على تسديد أجزاء من مساهماتها في دعم موازنة دولة فلسطين، ودعوة الدول العربية إلى الوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن وبالمتأخرات المستحقة عليها بأقصى سرعة، والتأكيد على أهمية استمرار الدول العربية في دعم موازنة دولة فلسطين.

ودعا، الدول الأعضاء لتنفيذ قرار قمة عمان بتاريخ ٢٩/٣/٢٠١٧، بشأن زيادة رأس مال صندوقي الأقصى والقدس بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أميركي، وتوجيه الشكر لكل من للمملكة العربية السعودية ودولة الكويت والمملكة المغربية وجمهورية العراق على قيامهم بدفع أجزاء من مساهماتهم في هذه الزيادة، وكذلك الشكر للدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها في دعم موارد الصندوقين وفقاً لقرارات قمة القاهرة غير العادية لعام ٢٠٠٠، وقمة بيروت لعام ٢٠٠٢، وتفعيل قرار قمة سرت لعام ٢٠١٠ بدعم القدس، ودعوة الدول العربية التي لم تفِ بالتزاماتها لسرعة الوفاء بها، ودعوة البرلمان العربي، والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والجاليات العربية، إلى بذل الجهود لتعزيز موارد صندوقي الأقصى والقدس، دعماً لنضال الشعب الفلسطيني، والطلب من الدول الأعضاء الالتزام بتنفيذ قرار قمة تونس بتاريخ ٣١/٣/٢٠١٩، لدعم موازنة دولة فلسطين لمدة عام يبدأ من ١/٤/٢٠١٩ وفقاً للآليات التي أقرتها قمة بيروت لعام ٢٠٠٢.

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠٢٠/٩/٩

وزير القدس يدعو المجتمع الدولي لرفض سياسة هدم المنازل الفلسطينية

دعا وزير شؤون القدس فادي الهدمي المجتمع الدولي لأن يحدو حدو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، برفض سياسة هدم منازل المواطنين في القدس المحتلة ودعوة الاحتلال لوقف هذه السياسة.

وثنم الهدمي في بيان له، موقف الإجماع الأوروبي الداعي لوقف سياسة هدم المنازل الفلسطينية في القدس المحتلة وغيرها من الانتهاكات الإسرائيلية بحق المقدسين والشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أنه جاء منسجماً مع الموقف الفلسطيني.

وقال الهدمي: "تثمن موقف الاتحاد الأوروبي الثابت الذي تم التعبير عنه والذي يؤكد أن الاستيطان والتهجير القسري، والطرده، والهدم والاستيلاء على المنازل إجراءات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتدعو الاحتلال إلى وقف عمليات هدم المباني الفلسطينية".
وحذر الهدمي من مخاطر تصاعد عمليات الهدم الإسرائيلية خاصة في ظل انتشار فيروس "كورونا" المستجد.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٠/٩/٩

مفوض الأونروا: الوكالة بحاجة ملحة إلى ٣٣٨ مليون دولار حتى نهاية العام الجاري للاستمرار في تقديم خدماتها

رام الله - أكد المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "أونروا" فيليب لازريني، أن الوكالة بحاجة ملحة إلى مبلغ ٣٣٨ مليون دولار أميركي على المدى القريب وبنهاية العام الجاري منها ٢٠٠ مليون دولار لموازنتها البرامجية بالإضافة إلى ٩٥ مليون دولار للاستجابة للمناشدة الخاصة بـ "كورونا المستجد" كوفيد-١٩ فضلا عن ٤٣ مليون دولار من أجل سوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل أساسي ليتسنى لها الاستمرار في تقديم المساعدات الغذائية والنقدية لمليون لاجئ فقير في غزة وأكثر من ٤٠٠ ألف في سوريا ولبنان.

ونبه لازريني في كلمة وجهها الأربعاء إلى اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب في دورته ١٥٤ التي عقدت عبر تقنية "الفيديو كونفرانس" برئاسة دولة فلسطين إلى أن عدم تلقي الأموال اللازمة سيؤثر على الخدمات الحيوية لملايين اللاجئين الفلسطينيين.

وقال: إن لم نتمكن من تنفيذ ولايتنا لعدم كفاية الموارد، فلن يكون أمامي من خيار سوى العودة إلى الجمعية العامة للحصول على التوجيه بشأن أي جزء من الولاية ترغب في إبلائه الأولوية، مضيفاً إنه

بمقدرونا سويا تجنب هذا وبدعمكم السخي المستمر سنساعد بشكل جماعي في الحفاظ على الإحساس بالحياة الطبيعية وبالقابلية على التنبؤ والاستقرار في أوساط لاجئي فلسطين وداخل المنطقة.

وأكد، أن الدعم الذي تقدمه جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء يمثل أمرا حاسما لوكالة "الأونروا" في مواجهة التحديات السياسية والمالية المتزايدة، مشددا على أهمية أن يواصل لاجئو فلسطين تمتعهم بالحماية والحصول على الدعم طالما ظل وضعهم كما هو دون تغيير...

وأضاف لازريني، إنه في حين تتعدد التحديات التي تواجه لاجئي فلسطين والأونروا كانت أولويتي القصوى لدى تعييني مفوضا عاما للوكالة هي حماية مجتمع لاجئي فلسطين من جائحة "كوفيد-١٩"، مضيفا إلى أنه لشهور عديدة تسنى لوكالة الأونروا منع تفشي "كوفيد-١٩" في مخيمات لاجئي فلسطين المكتظة بسكانها، وحافظت على كافة خدماتها " إلا أننا انتقلنا إلى التعليم عن بعد والتطبيب عن بعد وتوصيل الأدوية الأساسية والأغذية إلى المنازل".

وقال لازريني منذ يوليو الماضي نسابق الزمن حيث قفزت الإصابات بـ"كوفيد -١٩" في أوساط لاجئي فلسطين من أقل من (٢٠٠) إصابة إلى ما يربو عن (٤٣٠٠) حتى يوم الخميس الماضي، والآن فإن الـ"كوفيد -١٩" يوجب جائحة الفقر المدقع، منبها إلى أن اليأس والقنوط يتنامى في أوساط لاجئي فلسطين الذين تربوا أعينهم إلينا للحصول على المزيد من المساعدة، معتبرا أن اليأس شعور خطير في منطقة شديدة الاضطراب.

وأضاف: إنه في هذه البيئة غير المستقرة والتي لا يمكن التنبؤ بها فإننا بحاجة لأكثر من أي وقت مضى إلى وكالة مستقرة، وأن أكبر تحد يواجه الأونروا هو استقرارها المالي إذ تعمل بكامل طاقتها بموارد غير كافية وعاما بعد آخر وشهرا بعد شهر والوكالة على حافة الانهيار المالي وهذا نموذج غير مستدام.

وتابع: إنه برغم حدة الوضع المالي إلا أنني لا أرغب في زيادة الشعور بالقلق وانعدام الأمان الذي يعترى اللاجئين بالإدلاء بتصريحات علنية مثيرة للمخاوف، مشيرا إلى إنه حتى يومنا هذا لا أعلم فيما إذا كان سيتوفر لنا ما يكفي من الموارد لتشغيل عمليات الأونروا حتى نهاية العام"، مبينا أنه على الرغم من ذلك فقد اتخذ قرارا بإبلاء الأولوية لعودة أطفال لاجئي فلسطين إلى التعلم وأنه في الأسبوع الماضي بدأ أكثر من نصف مليون فتاة وصبي بالعودة إلى التعليم في مدارس الأونروا، مؤكدا أن التعليم أمر مركزي لكل الجهود الرامية لمنحهم الأمل بمستقبل أفضل ، منبها إلى أن استمرارية التعليم تتطلب نمودجا مختلفا من التمويل وموازناتنا معدة مسبقا وهي قابلة للتنبؤ.

وأشار لازريني، إلى أنه على مدار السنوات الخمس الماضية - باستثناء عام ٢٠١٨ - لم تحظ موازنة الأونروا البرمجية - والتي تعد العمود الفقري للوكالة - بالموارد الكافية لتقديم البرامج ذات الجودة التي تضاهي الالتزامات بموجب ولاية الأونروا لافتا إلى أنه "ما فتىء التمويل غير قابل للتنبؤ والصورة

معتمة فيما عدا أسابيع قليلة، مؤكداً أن "الأونروا" تدين بالتقدير العميق للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية الداعمة للوكالة بتبرعات مالية، مشيراً إلى أنه سبق أن ناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمضاهاة دعمها السياسي لولاية الأونروا بما يكفي من موارد، مناشداً الدول الأعضاء بالجامعة العربية للقيام بذات الشيء .

القدس المقدسية ٢٠٢٠/٩/١٠

مسؤولة صربية نقل سفارة صربيا إلى القدس أمر "غير نهائي"

بلغراد - (أ ف ب) - شككت مسؤولة صربية، اليوم الأربعاء، في ما إذا كانت بلغراد ستنقل سفارتها إلى القدس، قائلة إن القرار "غير نهائي"، بعد أقل من أسبوع من إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن الخطوة. وبرز أن إسرائيل سجلت انتصاراً غير متوقع في القمة التي رعاها البيت الأبيض الأسبوع الماضي بين الخصمين السابقين في حرب البلقان صربيا وكوسوفو، إذ وافقت الأخيرة على الاعتراف بإسرائيل وسارت صربيا على خطى واشنطن لنقل السفارة من تل أبيب إلى المدينة المقدسة. واحتفى رئيس وزراء احتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأن صربيا ستصير أول دولة أوروبية توافق على نقل سفارتها إلى القدس، بعد اعتراف واشنطن المثير للجدل قبل حوالي ثلاث سنوات بالقدس عاصمة لإسرائيل بما في ذلك شطرها الشرقي المحتل. وبينما قدم ترامب الخطوة على أنها أنجزت، قالت المستشارة الإعلامية لرئيس صربيا، اليوم الأربعاء، إنه "ليس قراراً نهائياً".

وقالت سوزانا فاسيليفيتش لوسائل إعلام محلية، "في الوقت الحالي لم نقبل أي شيء ولم يتم توقيع أي شيء". وأضافت، "سنرى كيف سيتطور الوضع وكيف ستتصرف إسرائيل عندما يتعلق الأمر بعلاقتها مع كوسوفو".

القدس المقدسية ٢٠٢٠/٩/١٠

وزير خارجية سلطنة عمان: السلام لن يتحقق إلا بحل الدولتين والأرض مقابل السلام

القاهرة - (د ب أ) - أكد وزير خارجية سلطنة عمان بدر بن حمد البوسعيدي، أنه لا يمكن تحقيق سلام شامل وعادل بين الدول العربية وإسرائيل بدون حل الدولتين المبني على مبدأ الأرض مقابل السلام وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

جاء ذلك في كلمة "البوسعيدي" أمام الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة ١٥٤ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب التي انعقدت افتراضياً اليوم الأربعاء.

وأعرب "البوسعيدي" عن دعم سلطنة عُمان للشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه المشروعة، ودعم جهود ومبادرات السلام في المنطقة.

وتطرق "البوسعيدي"، في كلمته، إلى الأوضاع الراهنة في الشرق الأوسط، وكيفية إيجاد الحلول الخلاقة السلمية للقضايا والتحديات التي تهدد الشعوب العربية.

رأي اليوم ٢٠٢٠/٩/٩

سفيراً فلسطين والأردن لدى اليونان يطلعان مسؤولاً يونانياً على انتهاكات الاحتلال بالقدس رام الله - أطلع سفيراً فلسطين مروان طوباسي، والمملكة الأردنية الهاشمية عاهد سويدات لدى اليونان، سكرتير عام وزارة الخارجية اليونانية السفير ذيمستوكليس ديميريس، على انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة، ومخاطر إجراءاته على الهوية العربية للمدينة. واستعرض السفيران سياسات الاحتلال لتهويد القدس خدمة للمشروع الاستيطاني، وتفريغها من أبناء الشعب الفلسطيني، أصحاب الأرض.

وطالب السفيران، اليونان بضرورة التعاون والعمل المشترك لحماية هوية مدينة القدس، والحفاظ على تراثها ومقدساتها، التي تخضع لاتفاق الفلسطيني الأردني للوصاية على المقدسات، واعتبار القدس مدينة محتلة، وذات وضع خاص بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ما يتطلب حمايتها من كل الأطراف ذات العلاقة. وشددوا على ضرورة تحمل المجتمع الدولي بما فيه الاتحاد الأوروبي، لكافة مسؤولياته السياسية والقانونية في هذا الخصوص حتى إنهاء الاحتلال.

يشار إلى أن السفير طوباسي سلم الأسبوع الماضي، رسالة خطية من الرئيس محمود عباس، إلى رئيس الوزراء اليوناني ميتسوتاكيس، تناولت ذات الموضوع.

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠٢٠/٩/٩

اعتداءات

الاحتلال يمدد اعتقال شاب ويقتحم منزل آخر في القدس

مددت سلطات الاحتلال، الثلاثاء، اعتقال الشاب يزن عمران عبيد (٢٠ عامًا) من بلدة العيسوية وسط القدس المحتلة، حتى الخميس القادم. وكامن عناصر من وحدة المستعربين اختطفت الشاب عبيد يوم الاثنين من العيسوية وسط أجواء شديدة سادت المنطقة. من جهة ثانية، اقتحمت قوات الاحتلال، بيت المواطن المقدسي رمزي صلاح من حي الثوري ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٠/٩/٩

الاحتلال يستدعي ناشطاً مقدسياً للتحقيق

استدعت مخابرات الاحتلال، مساء الثلاثاء، الناشط المقدسي مازن الجعبري مدير دائرة تنمية الشباب في بيت الشرق للتحقيق.

وطلبت مخابرات الاحتلال من الجعبري المثول أمامها بمركز تحقيق في الحاجز العسكري قرب قلنديا شمال القدس المحتلة، تحت ذريعة النشاط السياسي وعضوية هيئة العمل الوطني والأهلي بالقدس. موقع مدينة القدس ٢٠٢٠/٩/٩

الاحتلال يقيد اتصالات وحركة محافظ القدس عدنان غيث

القدس المحتلة - سلمت مخابرات الاحتلال، مساء الأربعاء، محافظ القدس عدنان غيث قراراً تعسفياً جديداً يقضي بتقييد حركته داخل مدينة القدس، واقتصار وجوده على بلدته سلوان، ومن التواصل مع أكثر من ٥٠ شخصية وطنية، على رأسهم الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء محمد اشتية. ويعتبر القرار سابقة خطيرة وإستهدافاً خطيراً غير مسبوق لمحافظ القدس الذي يمثل الرئيس محمود عباس ويأتي في سياق معركة الإحتلال لفرض السيادة الإسرائيلية على القدس المحتلة من خلال إلغاء الوجود الفلسطيني وإنهائه، عبر المس بالرموز الوطنية والسياسية وإغلاق المؤسسات الفلسطينية داخل مدينة القدس.

وخلال عامين من تكليف محافظ القدس عدنان غيث محافظاً للعاصمة، اعتقلته سلطات الاحتلال لما يزيد عن ١٧ مرة، واستدعته للتحقيق عشرات المرات، وسلمته ٤ قرارات عسكرية جائرة منها منع دخول الضفة الغربية، ومنع التواصل مع قائمة من الشخصيات الوطنية والقيادية، ومنع مشاركته في الفعاليات الاجتماعية والمناسبات ومنع تقديم المساعدات الإنسانية، حيث جددت القرارات تلقائياً كل ٦ شهور.

والقرار الرابع وهو الأخطر إذ يقضي بتقييد حركته داخل مدينة القدس وتحديداً في أحياء وبلدات الشطر الشرقي منها، ومنع التواصل مع قائمة ضخمة من الشخصيات الوطنية والقيادية.

الحياة الجديدة ٢٠٢٠/٩/١٠

الاحتلال يخطر بتغيير خارطة أراضي في بيت لحم لصالح الاستيطان

بيت لحم - أخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، يوم الأربعاء، بتغيير خارطة مفصلة لأراضي شرق وغرب بيت لحم، لصالح المستوطنات.

وقال مدير مكتب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في بيت لحم حسن بريجية، إنه تسلم إخطارات تفيد بتغيير خارطة حوض (٤)، في منطقة "أبو مهر" من أراضي عرب التعمارة شرق بيت لحم، والواقعة بمحاذاة مستوطنة "توكديم"، لتغيير التخصيص فيها من منطقة بادية إلى منطقة سكنية.

وأوضح أنه بموجب الخارطة الجديدة، سيتم إلغاء طرق وفتح أخرى، ووضع قيود في مجال الخارطة الهيكلية مع تحديد البناء لأربعة طوابق من المستوطنين، ما يمهد لإنشاء مشاريع استيطانية في بادية بيت لحم الشرقية، خاصة بعد أن استولت سلطات الاحتلال على عشرات الدونمات في تلك المنطقة. وأما في غرب بيت لحم فالإخطار يتضمن تغيير خارطة في حوض (٧) موقع وادي شخيت من أراضي بلدية نحالين، بمحاذاة مستوطنة "ألون شفوت"، لتغيير التخصيص من منطقة أرض مركز مدني وأرض زراعية إلى منطقة سكن (ب) وسكن (ج)، ومنطقة مباني مؤسسات عامة، وفق قول بريجية.

المركز الفلسطيني للإعلام ٢٠٢٠/٩/٩

تقارير/ اعتداءات

هدم ٥١ منزلاً بينها ٢٧ قسرياً بالقدس خلال آب

فلسطين المحتلة - وكالات - أجبرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مواطنا فلسطينيا على هدم منزله في البلدة القديمة بالقدس المحتلة قسرياً، بقرار من بلدية الاحتلال، تفادياً لدفع غرامات ومخالفات مالية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها منذ أشهر في ظل كورونا.

وأوضحت عائلة المواطن الفلسطيني حامد حماد، في بيان، أنه اضطر لهدم الشقة السكنية «الطابق الرابع» من البناية، والتي يعيش فيها نجله، وتبلغ مساحتها ٨٠ متراً مربعاً، مشيرة إلى أن الطابق الثالث من البناية ما يزال مهدداً بالهدم، في حال عدم ترخيصه خلال عام ونصف، كما أصدرت محكمة الاحتلال القرار قبل يومين. وأضافت العائلة أنه تم بناء الطابقين «الثالث والرابع» عام ١٩٩٨، وحينها فرضت سلطات الاحتلال عليه مخالفة بناء «الأولى قيمتها ٨٧ ألف شيكل» والمخالفة الثانية «٢٠ ألف شيكل». وصعدت سلطات الاحتلال في الآونة الأخيرة من هدم منازل المقدسيين، حيث هدمت خلال آب الماضي ٥١ منشأة في مدينة القدس، من بينهما ٢٧ عملية هدم، نُفذت قسرياً من قبل أصحابها بقرار من بلدية الاحتلال، وذلك وفق مركز معلومات وادي حلوة، تركزت في بلدي سلوان وجبل المكبر.

واقترح ٥٣ مستوطنًا، أمس الأربعاء، باحات المسجد الأقصى خلال فترة الاقتحامات الصباحية بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال. وتركزت الاقتحامات في محيط باب الرحمة انطلاقاً من باب المغاربة، حيث تجول المقتحمون في باحات المسجد بشكل استفزازي.

إلى ذلك، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي فجر أمس الأربعاء، حملة مدهمات وتفتيشات في مناطق مختلفة بالضفة الغربية تخللها اعتقال عدد من الشبان، فيما أخطر الاحتلال بهدم أربعة منازل في بلدي الرماضين وبنى نعيم بمحافظة الخليل.

واندلعت مواجهات، فجر أمس الأربعاء، خلال اقتحام قوات الاحتلال عدة مناطق بالضفة، وأغلقت طرقاً ونصبت حواجز عسكرية مفاجئة...<<.

الدستور ١٠/٩/٢٠٢٠/ص ١٦

مؤسسة القدس الدولية تنشر تقريرها السنويّ الرابع عشر "عين على الأقصى"

نشرت مؤسسة القدس الدولية تقريرها السنويّ الرابع عشر "عين على الأقصى" الذي يرصد تطورات الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد والمواقف وردود الفعل المختلفة بين ١/٨/٢٠١٩ إلى ١/٨/٢٠٢٠...<<.

>>... وأكد التقرير ازدياد وتيرة اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه على المسجد الأقصى المبارك بدعم كامل من الجهات الأمنية والسياسية الإسرائيلية، وازدياد المشاريع التهودية في محيط المسجد الأقصى لا سيما شبكات المواصلات البرية والجوية لتسهيل تدفق المستوطنين اليهود إلى المسجد الأقصى المبارك، فيما كان ملحوظاً تراجع أداء دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة بشكل يهدد عملها ووجودها ودورها في إدارة المسجد.

وشكلت مدة الإغلاق تحت عنوان وباء كورونا الحقبة الأكثر نشاطاً للمحاكم الصهيونية تجاه الأقصى، إذ قدمت مجموعة من "جماعات المعبد" التماساً يطلب السماح لأفرادها باقتحام الأقصى في الذكرى العبرية لاحتلال القدس التي توافق يوم الجمعة ٩/٥/٢٠٢٠، ورغم أن المحكمة ردت ذلك الالتماس، إلا أنها جددت تأكيد "حق" اليهود المتساوي مع المسلمين في الأقصى، وهو ما بني عليه لاحقاً تعهد من شرطة الاحتلال بفتح الأقصى أمام المقتحمين الصهاينة في اليوم نفسه الذي فُتح فيه للمسلمين، وجاء الضغط الصهيوني لفتح الأقصى يوم الأحد ٣١/٥/٢٠٢٠ لتمكين شرطة الاحتلال من الوفاء بالتزامها هذا.

ورصد التقرير تطوراً غير مسبوق بين الجهات الرسمية الدينية والسياسية والقانونية والأمنية لتعزيز الوجود اليهودي في المسجد الأقصى المبارك، حيث تضافرت جهود أذرع الاحتلال المختلفة لتوسيع مساحة الوجود اليهودي في الأقصى، وتمديد مدته، وكسر القيود التي تمنعه من الصلاة وإقامة الشعائر

المختلفة في المسجد. وشكلت فكرة فرض الصلوات اليهودية في المسجد الأقصى المبارك الأولوية الأساسية لكتلة "جماعات المعبد" وتيار اليمين - القومي الديني خلال المدة التي شملها التقرير، وقد استثمر اقتحام الأضحى في ٢٠١٩/٨/١١ وما قبله وما بعده كموسم لدفع هذه الفكرة إلى الواجهة، حيث تعهد بها رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن الداخلي جلعاد إردان وبيانت محل تبناً واسع من مختلف الأحزاب السياسية.

وتصدّرت مشهد تهويد الأقصى ومحيطه مشاريع تسعى إلى ربط محيط الأقصى بشبكة مواصلات برية، وجوية، كمشاريع القطار السريع، والقطار الخفيف، والقطار الهوائي (التلفريك)، وهي إلى جانب الأنفاق الموصلة إلى الأقصى تهدف إلى إغراق منطقة المسجد الأقصى بالمستوطنين و"السياح"، فضلاً عن تحقيق مكاسب أخرى سياحية موجّهة، وثقافية تهويدية. وكان لافتاً أنّ ماكينة التهويد والحفر لم تتوقف طوال مدة التقرير على الرغم من جائحة كورونا، وهي ماكينة أنفقت عليها وزارات الاحتلال ومؤسساته نحو ٣٠٠ مليون دولار بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٩.

وأكد التقرير أن سلطات الاحتلال عملت على استمرار الاقتحامات بشكلٍ شبه يوميّ في المدة التي يرصدها التقرير، وتابعت "منظمات المعبد" عملها في حشد المستوطنين للمشاركة فيها، وفي مدة الرصد أظهر اقتحام الأقصى بالتزامن مع الأعياد والمناسبات الإسلامية، متانة التنسيق بين الجهات السياسية والأمنية الإسرائيلية مع هذه المنظمات، إذ عملت هذه الأذرع على تحضير الأرضية اللازمة لإتمام الاقتحامات، وتوفير ما يلزم لمنع المصلين من عرقلتها.

وأكد التقرير أن ٢٨٦٧٤ مستوطناً اقتحموا الأقصى في مدة الرصد الممتدة من ٢٠١٩/٨/١ حتى ٢٠٢٠/٨/١، وكان من أخطر الاقتحامات تلك التي حصلت في أول أيام عيد الأضحى في ٢٠١٩/٨/١١، إذ حمل هذا الاقتحام رسالةً خطيرةً مفادها أنّ الأعياد والمناسبات الإسلامية لم تعد تشكل خطراً حمراءً تمنع الاقتحامات، وأنّ الاحتلال يخطط لما هو أبعد من التقسيم الزمانيّ للمسجد، بل عينه على السيطرة الكاملة على الأقصى ليصبح المتحكّم الوحيد في شؤونيه، وفي مقابل تشريع أبواب الأقصى للمقتحمين...<<.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٠/٩/٩

آراء عربية من سخریات المحاكم الإسرائيلية

حديث القدس

أصدرت محكمة إسرائيلية قراراً عجيباً وغريباً يقضي بإخلاء بناية عائلة الرجبي في حي بطن الهوى في سلوان من ضواحي القدس وذلك بعد ان قدمت جمعية "عظيرت كوهانيم" الاستيطانية طلباً بهذا الخصوص، والبناية مكونة من ثلاث شقق سكنية تؤوي أربع عائلات.

وكانت الجمعية الاستيطانية قدمت بلاغات قضائية إلى سكان البناية لإخلائها بذريعة ان الأرض التي أقيمت عليها هي ملك لليهود منذ العام ١٨٨١، ولجأ السكان إلى المحكمة الإسرائيلية لإثبات حقوقهم وكان القرار الصادم بتأكيد الملكية لليهود وضرورة إخلاء العائلة لهذه العمارة.

والقرار بإخلاء عائلة الرجبي ليس الأول من نوعه ولا الوحيد، وقد سبقه أربعة قرارات بإخلاء عدد من العائلات، كما أكد زهير الرجبي رئيس لجنة حي بطن الهوى ان المخطط الاستيطاني يستهدف السيطرة على مساحة أكثر من خمسة دونمات وتشريد نحو ٨٠ عائلة في ٣٥ بناية، وهؤلاء المواطنون يعيشون في الحي منذ عشرات السنين ولديهم الأوراق الثبوتية الرسمية للملكية.

وقرار المحكمة هذا يشكل موقفاً غير قانوني ولا منطقي وأبعد ما يكون عن العدل، فإن كان لهؤلاء اليهود أعضاء "عظيرت كوهانيم" القادمين من اليمن، حق الادعاء بأن الأرض لهم منذ العام ١٨٨١، فما هو موقف هذه المحكمة وكل القضاء الإسرائيلي من مئات آلاف المساكن ومئات آلاف الدونمات من الأرض التي هي ملك ثابت وبموجب أوراق رسمية لعشرات آلاف العائلات الفلسطينية ... ومن بينها أملاك بالقدس الغربية التي لا تبعد عن مقر هذه المحكمة كثيراً. ان فلسطين كانت بمساحتها الكلية تقريباً ملك فلسطيني تمت سرقة والاستيلاء عليه بالقوة الاحتلالية ولم تحرك المحاكم ساكناً ضد ذلك وهي تجيء في هذه المرحلة لتقوم بموقف يعتبر نموذجاً للسخرية وغياب العدالة ويؤكد ما يقولون انه ملك يهودي بينما هو حق فلسطيني وملك وطني مثله مثل آلاف وآلاف المواقع في كل أنحاء إسرائيل التي قامت على الأرض الفلسطينية.

القدس المقدسية ٢٠٢٠/٩/٩

اخبار بالانجليزية

Arab countries adhered to peace as a strategic voice: Arab foreign ministers

CAIRO – Arab foreign ministers affirmed today their adherence to peace as a strategic choice to resolve the Arab-Israeli conflict in accordance with international law and relevant United Nations resolutions.

The commitment came during the Arab League Council's 154th session at the level of Arab foreign ministers, which was chaired by Palestinian Minister of Foreign Affairs and Expatriates RiyadMalki and held via video conference.

The Arab foreign ministers also affirmed adherence to the 2002 Arab Peace Initiative which stipulates that comprehensive peace and the normalization of relations with Israel must be preceded by ending the Israeli occupation of the Palestinian and Arab lands occupied since 1967, including East Jerusalem, and recognizing the state of Palestine and the rights of the Palestinian people.

The ministers also affirmed reactivating the Arab Peace Initiative as well as their rejection of the US-Israeli plan, known as the "deal of the century", since it does not meet the minimum rights and aspirations of the Palestinian people, and contravenes the references of the peace process based on international law and relevant United Nations resolutions.

The foreign ministers affirmed their support for the peace plan proposed by President Mahmoud Abbas to the Security Council on February 11, 2020.

The ministers stressed that annexing any parts by Israel of the Palestinian lands occupied in 1967, including the Jordan Valley, the northern Dead Sea and the lands on which Israeli settlements are built, constitutes a new war crime.

The foreign ministers reaffirmed the legitimacy of the Palestine Liberation Organization, the sole legitimate representative of the Palestinian people, headed by President Mahmoud Abbas, appreciating his efforts in the field of Palestinian national reconciliation.

They called on Palestinian factions to speed up the completion of national reconciliation in accordance with the Cairo Agreement signed in May 2011, urging for enabling the Palestinian government to fully assume its responsibilities in the Gaza Strip. The ministers also called for holding general elections as soon as possible, commending the relentless efforts made by Egypt to achieve Palestinian national reconciliation.

Wafa September 09, 2020

Israel restricts movement of Jerusalem's Palestinian governor to his hometown

JERUSALEM - The Israeli occupation authorities today restricted the movement of the Palestinian Authority's Governor of Jerusalem, Adnan Ghaith, to his hometown, Silwan, and prohibited him from being in contact with more than 50 people, including President Mahmoud Abbas and Prime Minister Mohammad Shtayyeh.

A statement issued by the governor's office considered this decision a dangerous and unprecedented measure against the governor of Jerusalem, who represents President Abbas, saying it comes in the context of the Israeli occupation's battle to impose Israeli sovereignty over occupied Jerusalem by abolishing and ending the Palestinian presence in the holy city.

Since his appointment as governor of Jerusalem two years ago, Ghaith was detained more than 17 times, summoned for investigation dozens of times, and handed four military orders banning him from entering the West Bank, communicating with a list of national figures, and preventing him from participation in social events and occasions, and provision of humanitarian aid.

Wafa September 09, 2020

Chad denies plan to open diplomatic mission in Jerusalem

N'DJAMENA – Chad Tuesday evening denied media reports claiming that it was considering opening a diplomatic mission in Jerusalem.

The Chadian Minister of Foreign Affairs, Amine Abba Sidick, formally denied the media reports as “baseless information”.

“The resumption of diplomatic relations between Chad and Israel in no way undermines Chad’s position on the question of Palestine and the occupied Arab territories”, he added.

Chad “therefore remains very attached to the global dialogue for an acceptable political solution which involves peaceful coexistence between Palestine and the State of Israel, in accordance with the relevant United Nations resolutions and the Arab peace initiative.”

The denial came after the son of Chad’s President Idriss Deby, Abdelkerim, indicated his country was willing to take this step during a meeting with Israeli officials yesterday, as reported in Israeli media.

Chad, along with 30 African countries, broke off its relations with Israel in 1973.

In 2018, the first Chadian president visited Israel and Netanyahu visited Chad the following year.

Wafa September 09, 2020

Dozens of settlers, police forces defile Aqsa Mosque

OCCUPIED JERUSALEM, (PIC) Dozens of Jewish settlers on Wednesday morning desecrated the Aqsa Mosque in Occupied Jerusalem under police escort.

According to the Islamic Awqaf Department, at least 53 settlers entered the Mosque through al-Maghariba Gate in different groups and toured its courtyards under police guard.

Some settlers also tried to perform Jewish prayers in the eastern area of the Mosque. Meanwhile, 23 police officers entered and toured the Mosque’s domed prayer buildings.

The Aqsa Mosque is exposed to daily desecration by Jewish settlers and police forces in the morning and the afternoon except on Fridays and Saturdays.

The Israeli police close al-Maghariba Gate, which is used by Jews to enter the Mosque, at 10:30 am after the settlers complete their morning tours at the holy site. Later in the afternoon, the same gate is reopened for evening tours by settlers.

During the presence of settlers inside the Mosque compound, entry restrictions are imposed on Muslim worshipers at the entrances leading to the Mosque and their IDs are seized until they leave the holy place.

Palestinian Information Center September 9, 2020
